

**تحقيق إعراب الجمل الاسمية الواقعة**

**بعد ظروف الزمان المبهمة**

**أ.م. د قحطان جاسر محمد المنزود**

**جامعة كركوك كلية الآداب**

**قسم اللغة العربية**

**Achieving the syntax of nominal sentences  
occurring after ambiguous circumstances**

**Search submitted by**

**Prof. Dr. Qahtan Jassim Muhammad Al-  
Methwad Kirkuk University -  
College of Arts**

**Department of the Arabic language**

**qahtanalmethwad@gmail.com**

لقد صرح الكثير من العلماء الاجلاء بأن باب الاجتهاد ما زال مفتوحاً على مصراعيه، كما أن باب نقد النحو ما زال مفتوحاً أيضاً، وأن هذا النقد يجب أن يكون مرتكزاً على الاستقصاء، والاستقراء فيكشف عما وما اختلف فيه النحويون ، وما في النحو من قصور . من هنا انطلق فأجعل ذلك الكلام مرتكزاً لبحثي هذا، والذي يقوم على فكرة نقد ظاهرة نحوية اشتملت على العشرات من النصوص القرآنية والمئات من الشواهد الشعرية والنثرية وهي جواز إضافة اسماء الزمان المبهمة إلى الجمل الاسمية ، ومن ثم الدعوة الى تنقيح هذه القواعد من الشواهد الفلسفية التي علقت بها عبر القرون الطويلة من جهة اخرى، وهذا كله يصب في نظري الخاص في ميدان تيسير النحو .

كلمات مفتاحية : مصادر السماع - المدرسة البصرية - اعراب الجمل - الخلاف النحوي - تيسير النحو

### Abstract

Many eminent scholars have stated that the door of ijthad is still wide open, and that the door of criticism of grammar is still open as well, and that this criticism must be based on investigation and induction, in order to reveal what the grammarians differ in, and the shortcomings in grammar. From here, I make this speech the basis of my research, which is based on the idea of criticizing a grammatical phenomenon that included dozens of Qur'anic texts and hundreds of poetic and prose evidence. On the other hand, over the long centuries, and all this, in my opinion, is in the field of facilitating grammar. **Keywords: audio sources - visual school - syntax of sentences - grammatical disagreement - facilitation of grammar**

### المقدمة

الحمد لله الكريم المنان ، والصلاة والسلام على النبي المصطفى وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين . أما بعد فلا يخفى على أي باحث فإن العلم لم ينته عند أحد من العباد ، وإن علوم العربية مازالت مفتحة أبوابها للباحثين وطلبة العلم والمحققين ، وان نقد أية ظاهرة نحوية قائم على أصول ومرتكزات رصينة ، يعد تحقيقاً قائماً على المنهج العلمي القويم ، ليكشف لنا عن بعض الجوانب التي غازلها الضعف في بعض مواطنها ومن هنا نشأت فكرة البحث القائمة على نقد التعصب المذهبي لعلماننا الأجلاء ، والتمسكين بإعراب الاسماء المرفوعة بعد الظروف المبهمة على أنها فاعل لفعل محذوف ، وهي ظاهرة طالعت العشرات من النصوص القرآنية التي اشتملت على اسم مرفوع بعد ظرف مبهم . وهكذا تبلورت فكرة البحث لتتنسج تحت عنوان (تحقيق إعراب الجمل الاسمية الواقعة بعد ظروف الزمان المبهمة ) ، في مبحثين ، الأول منهما جاء تحت عنوان ( القرآن الكريم ومصادر السماع الأخرى) إذ انقسم على مطلبين ، الأول منهما في تقديم القرآن الكريم على بقية مصادر السماع ، والثاني تناولت فيه آراء العلماء في توجيه الاسم المرفوع بعد الظروف المبهمة ، أما المبحث الثاني فكان في نقد الفكرة البصرية أدلة تقويضها ، ثم خاتمة بأهم النتائج التي توصلت إليها ، وبعدها قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة في البحث وبعد ذلك لا يسعني إلا أن أحمد الله الذي وفق وأعان ومنح الصبر والاستمرار في هذا الجهد حتى نهايته، على الرغم من العقبات والصعاب الكثيرة التي اعترضت مسيرته. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

### المبحث الأول الخلاف في اعراب الاسم الواقع بعد ظرف المبهم

لا يخفى على أحد بأن القواعد النحوية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنص القرآني ، وأن كانت نشأتها متأخرة عن نزول القرآن الكريم ، إلا أنها استنبطت استنباطاً من مصادر من مصادر السماع (القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف، بشروطه الدقيقة التي ارتضاها النحاة . ، كلام العرب شعراً ونثراً ) ، ولا أريد أن أدخل هنا في تفاصيل الخلاف الذي نشأ بين العلماء في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف (١)، وإنما الذي يعنيني هنا هو التأكيد على أن القرآن الكريم هو أوثق مصدر في الوجود في الإطلاق لقد شهد بذلك جميع المنصفين، سواء أكانوا مسلمين أم غير المسلمين، ولأن الحقيقة هي الحقيقة مهما اختلفت المذاهب والمشارب والأهواء، ذلك أن القرآن الكريم قد أرغم الأعداء على الاعتراف به، التشرف باعتناق مبادئه، وقديماً قال قائلهم: " فوالله ما فيكم رجلٌ اعلم بالشعر مني، ولا يبرجزه ولا قصيده مني، ولا بأشعار الجن، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا فوالله إن لقوله حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن لمُنيرٌ أعلاه، مشرقٌ أسفله، وإنه ليعلو ولا يعلو، وإنه ليحطم ما تحته (٢) " ، قال ذلك ولم يكن قد اعتنق الإسلام، أو ذاق حلاوة الإيمان، بل إنه مات على كفره، كما هو معلومٌ من سيرة (الوليد بن المغيرة)... ولكن الحق انطقه في لحظة من لحظات الإنصاف. وإذا علمنا ذلك ، كان لزاماً على الباحث النهجي أن يسلك الحياضية في طرح أي رأي قائم على نقد أية ظاهرة نحوية ، وكان لزاماً على الباحث المنهجي أن يخضع النحو للقرآن، لا أن يخضع القرآن للنحو، وأن يعتمد النص القرآني أساساً لكل تعقيد، وهذا مما لا يختلف فيه اثنان، فهو أوثق مصادر السماع في اللغة العربية. إن من

يخوض غمار الدراسات القرآنية سيدد غصة في قبول توجيه النحاة للاسم الواقع بعد الظرف المبهم . من هنا وجدت نفسي مندفعاً حريصاً على دراسة بعض القواعد التي تصطدم بالنص القرآني، تلك الدراسة القائمة على التمسك بالقرآن، واتخاذ المصدر الأول في وضع القواعد النحوية، وتقديمه على أي مصدر آخر من مصادر السماع، وبخاصة مصدر الشعر الذي استبد بالنحاة من قديم الزمان فأكثرنا منه وعولوا عليه، فاحتل المكانة الأولى في النحو المألوف، ومن هنا جاء الخلل ... ولهذا وجب الإصلاح وذلك بوضع القرآن في موضعه الصحيح بين مصادر السماع ولا يأتي ذلك إلا بتقديم القرآن على الشعر، بمعنى أن القاعدة النحوية تستنبط من النص القرآني أولاً، ثم يأتي الشعر بعد ذلك في المرتبة التالية، وتظهر فائدة هذا التقديم والتأخير عند اختلاف القاعدة التي تستنبط من النص القرآني التي تستنبط من الشعر لاختلاف المصدرين طبعاً وتكويناً، وما أظن أحداً يختلف معنا في مسألة تقديم النص القرآني على أي نص في الوجود. إن تقوية النحو العربي تتجلى في توسيع قواعده بحيث تشمل جميع الورد من الشواهد، بدلاً من تأويل جزء مهم منها، بل أهم جزء فيها على الإطلاق، وهو النص القرآني المحكم. مما لا شك فيه أن اعتماد أية قاعدة نحوية على النص القرآني سيعفيها من كثير من التأويلات والفلسفات التي لحقت بها في مسيرتها الطويلة منذ مئات السنين، وظلت عالقة بها تتوارثها الأجيال، جيلاً بعد جيل ... وينقلها الخالف عن السالف من كتاب إلى كتاب دون أن يُنكر شيئاً منها، ولطول الإلف والتكرار والترديد ... حتى أنست بها النفوس، وألفتها، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من النحو المألوف. والذي يخيّل إليّ أن مسالك التفكير عند النحويين تجاه النصوص القرآنية كانت على النحو الآتي: حينما تصدوا للنحو وضع القواعد النحوية في كفة، والنصوص القرآنية في كفةٍ أخرى، ثم نظروا ووازنوا، فما وافق القاعدة النحوية منها قبله واعتمده، وما تعارض مع القواعد، عارضوه، فكان من نصيب ظاهرة التأويل، وبذلك خرج بمحصلة مفادها، إن النصوص القرآنية لم تكن أساساً للتعقيد عند أغلب النحاة بل كانت مصادر للاستئناس فقط، بعد اعتماد الشعر كمصدر أول في التعقيد. إن ظاهرة التأويل ظاهرة نحوية واسعة، فقد تناولتها الكثير من الدارسين<sup>(٣)</sup> وما يهمننا في ميدان هذا البحث هو ما تأوله النحاة تجاه النصوص القرآنية المتضمنة (تحقيق إعراب الجمل الاسمية الواقعة بعد ظروف الزمان المبهمه) وما هي مواقفهم وآراءهم تجاه هذه النصوص. حينما تعرض النحاة للحديث عن النصوص إعراب الاسم بعد الظرف المبهم، جرهم ذلك إلى الحديث عن عامل الرفع في هذا الاسم المرفوع، وهو الفعل المذكور، أم الفعل المقدر، أم شيء أم غير هذا وذلك، كما تعرضوا لمواقع الجمل في بعض الأعراب التي نشأت عن هذا التأويل، وإليك بعض ما قيل.

- ١- ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) (٤)، والبصريون إلى أن عامل الرفع بعد الأداة المتضمنة معنى الشرط هو الفعل المحذوف، وقد فسره الفعل المذكور بعده<sup>(٥)</sup>، وعلى هذا فالجملة الفعلية المذكورة هي جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب.
- ٢- ذهب الكوفيون إلى أن عامل الرفع هو ما عاد عليه من الفعل المذكور<sup>(٦)</sup>، أي أنه فعل بنفس الفعل المذكور بعده<sup>(٧)</sup>.
- ٣- ذهب الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) إلى أن الاسم المرفوع بعد الظرف يعرب مبتدأ، والجملة بعد خبر له وهي في موضع رفع<sup>(٨)</sup> وتبعه في ذلك ابن جني (ت ٣٩٢هـ) (٩). أما ما اشتهر على السنة النحاة فهو رأي أهل البصرة فقط، والقائل بعدم اضافة اداة الشرط غير الجازمة إلى الجملة الاسمية بل يجب أن تضاف الى الجملة الفعلية فقط، وعلى هذا الاساس قدروا فعلاً بين الاسم والمرفوع و الظرف، ففي قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ) (١٠)، وتأولوا الآية تأويلاً يخرجها عن سلاستها المألوفة فقالوا: والتقدير: إذا انفطرت السماء انفطرت<sup>(١١)</sup>، فتكلفوا كل هذا التكلف ليخضعوا الآية للقاعدة النحوية التي صنعوها بأيديهم والتي تقول<sup>(١٢)</sup>: -والزمو إذا إضـافة إلى ..... جمل الأفعال كهن إذا اعتلى

### البحث الثاني الفكرة البصرية بين الرض والقول

إن التعصب المذهبي للقواعد النحوية هو المسؤول عن ذلك أولاً وآخراً، وأية ذلك أن الإعراب الفطري السليم جاء على لسان بعض النحويين، ولكن الصوت القوي الصادر من الجانب البصري سيطر على الميدان النحوي، وتمت له الغلبة على الإعراب، فلا تكاد تسمع إلا الإعراب البصري القائل بأن (السماء) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور .. نعم سمعنا ذلك، وحفظناه على ظهر قلب وكررناه في مؤلفاتنا دون أن نسأل أنفسنا .. ما الداعي إلى هذا التأويل والتكلف الثقيل. ولو كان هناك ما يدعو إلى هذا التأويل لقبيلناه بكل ترحيب، لأن التقدير أحياناً يصلح بعض الأساليب، غير أن الأسلوب القرآني هنا سليم كما هو الشأن به دائماً في كل آية وكل كلمة، وكل حرف ولا يحتاج إلى أي إصلاح، بل إن التأويل هنا يفسده ولا يصلح شيئاً فيه، وكان من الخلق بنا أن لا نقبل بأي تأويل، لأنه في بعض الأحيان يُصرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى معنى غير مراد، وهذا مذموم من الناحية الشرعية، فكيف يجدر بنا أن نخوض وراء الخائضين، ونقبل ما رده أسلافنا، مع أنه لا يوائم القرآن ذلك الأسلوب الفريد في نظمه والعجيب في تركيب ألفاظه وبراعة استهلاله. هذا من الجانب الشرعي، أما

من الجانب المنهجي التطبيقي، فنسأل ونقول ما الدليل على عدم إعراب الاسم الواقع بعد الظرف مبتدأ ، والجمله بعده وخبر عنه؟ والذي يبدو لي أنها ليس فاعلا لفعل محذوف ، بل هي مبتدأ وخبر ، والدليل على ذلك ما يأتي :إذا عدنا إلى أغلب الكتب النحوية وخاصة كتب الشروح - شروح الألفية وجدناها تقول إن الاسم بعد ظرف الزمان هو فاعل لفعل محذوف ، مع العلم أنه لا يوجد أي دليل لغوي يمنع اقتران الظرف المتضمن معنى الشرط بالجمله الاسمية بعده .ثم إن (إذا) هنا ليست شرطية بل أنها اسم زمان، وهي ظرف متضمن معنى الشرط<sup>(١٣)</sup>، فهي ليست جازمة حتى لا يصح دخولها على الاسم، من جانب آخر ألا يمكن قياس (إذا) على بقية أسماء الزمان الأخرى، والنظر إليها بنظرة متوازنة، فجميعها تأخذ جادة واحدة في الدلالة على الاستقبال. يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في الكلام عن سيبويه في هذه المسألة (وإذا أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبله المعنى وجب عند سيبويه منع كونها اسمية كما يمتنع ذلك بعد (إذا) لأن (إذ و إذا) أصلان لكل زمان أضيف إلى جملة<sup>(١٤)</sup>)، وعلى هذا المنوال سار النحاة الذين شهدتهم الرئاسة في العربية بعد سيبويه كابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)<sup>(١٥)</sup>. ولكن الحق أحق أن يتبع، فالنصوص القرآنية تشهد لنا العكس، إذ تضمنت هذه النصوص إضافة هذه الأسماء أسماء الزمان المبهمة إلى الجمل الاسمية، قال تعالى: (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ)<sup>(١٦)</sup> ، وقال تعالى: (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ (١٦)) [غافر: ١٦] ، (١٧) فهنا تضمنت هذه النصوص إضافة اسم الزمان (يوم) إلى الجمل الاسمية، هذا وإن دل على شيء إنما يدل على أن التعقيد الذي تم على أيدي هؤلاء العلماء الأجلاء إنما هو تعقيد قائم على الاستقراء غير التام. وقد شهدت بذلك طائفة من النحاة الذين انتصفوا للحق كابن مالك (ت ٦٧٢هـ) إذ يقول: وهذا الذي اعتبره سيبويه بديع لولا أن من المسموع ما جاء بخلافه كقوله تعالى: (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ) ، وكقول سواد بن قارب (رضي الله عنه)

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا تُؤْ شَفَاعَةٌ ... سِوَاكَ بُمُغْنٍ عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وإلى ذلك أشرت بقولي: وغير هذا عن قياس انعزل .....<sup>(١٨)</sup>. وهكذا أخذت هذه الطائفة طريقاً مغايراً، فأجازت إضافة أسماء الزمان المبهمة إلى الجمل الاسمية والفعلية<sup>(١٩)</sup>، ولكنها بقيت على نفس الطريق فيما يخص (إذا) والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا أجازوا إضافة (إذا) مع ورودها جميعاً في نصوص قرآنية محكمة؟؟ ليس هذا فحسب بل لم يقدروا فعلاً محذوفاً بعد أسماء الزمان المبهمة المضافة إلى الجمل الاسمية، كالنصوص القرآنية التي ذكرتها ، وهذا كدليل أول .وثانياً يرى النحاة أن الأصل في الكلام الذكر، ولا يحذف منه شيء إلا بدليل<sup>(٢٠)</sup>، سواء أكان هذا الدليل معنوياً أي يقتضيه المعنى أم صناعياً أي تقتضيه الصناعة النحوية. ومعلوم أن المعنى هنا لا يقتضي شيئاً من الحذف، وذلك لأن كلام الله سبحانه وتعالى أبلغ من أن يوصف، كلامٌ تفهمه العامة والخاصة، فلا نقص فيه من جهة المعنى، وهذه المسألة لا يختلف فيها اثنان. أما من جهة الصناعة النحوية، فمن هذا الباب انهال النحاة بالتأويل على العشرات من الآيات التي جاءت بهذا الأسلوب، قاصدين بذلك إخضاع هذه الآيات للقواعد النحوية التي صنعوها بأيديهم فراحوا يقدرون فعلاً محذوفاً، وهذا الفعل لا يمكن تقديره إلا بدليل على ذلك كما هو معلوم، ودليهم هنا هو الجملة المذكورة بعد الاسم المرفوع، على أن تفسر هذه الجملة الفعل المحذوف، وهكذا أوجدوا حجة للتقدير دون أن يتقاطعوا مع قواعد الذكر والحذف. وإذا سلمنا جدلاً بأن هذا التقدير هو صحيح في نظرهم فما هو رأيك إذا أتينا بالشاهد الشعري الذي احتج به الأخفش (ت ٢١٥هـ) في تعضيد رأيه، وهو قول الفرزدق<sup>(٢١)</sup>

إذا باهليّ تحتة حنظليّة ..... له ولدٌ منها فذاك المذرع

ومعلوم أن هذا البيت من عصور الاحتجاج، إلا أن البصريين تمسكوا بقاعدتهم ، فانها لمرّة أخرى عليه بالتأويل، فقدروا (كان) بين (إذا) والاسم ولكنهم هنا أخطأوا وتقاطعوا مع قواعد الذكر والحذف، إذ لا يوجد أي دليل يفسر ذلك الفعل ناقص، فالظرف (تحت) هو الذي ورد بعد الاسم المرفوع، ومعلوم أن هذا الظرف لا يمكن أن يفسر لنا فعلاً ماضياً ناقصاً، ذلك لأن أدلة الحذف تقتضي أن لا علاقة بينهما البتة<sup>(٢٢)</sup> ، هذا ثانياً .ومن جانب ثالث في هذا الدليل أريد أن نثبت أن جملة (انشقت) هي ليست جملة تفسيرية، كما قرر ذلك البصريون بل هي جملة خبرية، ولا تفسر أي فعل محذوف قبلها. معلوم أن الجملة لا يكون لها محل من الاعراب إلا إذا وقعت في موقع المفرد وحلت محله، وقدرت به، أي إذا انسلخت عن جملتها وجاز تأويل مضمونها بمفرد، أو نابت منابه فإذا كان ذلك أمكن حذفها وإحلال المفرد محلها، فلها في إعرابه الرفع أو النصب أو الجر، وهذا كما ترى من الإعراب المحلي<sup>(٢٣)</sup> أما المفرد الذي تحل محله الجملة وتقع في موقعه أو تقدر به فهو واحد من ثلاثة<sup>(٢٤)</sup> ( المصدر والفعل والمشتق) . أما المصدر فتقدر الجملة به إذا وقعت موقعه في الكلام بدون حرف مصدري، كقوله تعالى: (وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ (٤٨) ) [الطور: ٤٨] <sup>(٢٥)</sup>، فجملة تقوم تقدر بمصدر والتقدير (حين قيامك)،

فتحل الجملة محل المصدر إذا كانت في موقع مبتدأ أو الفاعل أو المستثنى أو المضاف إذا وقعت موقعه ويكون ذلك في جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء أو إذا، كقول جميل بثينة<sup>(٢٦)</sup>: فمن يعطى في الدنيا قريباً كمثليها ... . فذلك في عيش الحياة رشيداً لأنك تقول جملة (ذلك رشيد) بالفعل المضارع (يرشد) وهكذا .... وهذا أيضاً مما لا صلة له بالبحث<sup>(٢٧)</sup>. أما المشتق وهو ميدان هذا الدليل فتقع الجملة موقعه إذا قدرت بأحد المشتقات وهي (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة) فتحل محله الجملة الواقعة خبراً أو حالاً<sup>(٢٨)</sup>، وهذا ما أود الإشارة إليه، أي أريد أن نثبت أن قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ (١)} {الانشقاق: ١} [٢٩] جملة خبرية في محل رفع خبر للمبتدأ السماء. فكما ذكرت ان الجملة الخبرية لا تحل محل المشتق إلا إذا جاز تأويل مضمونها باسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة، فإذا قدرت بهذه المشتقات صح وقوعها خبراً، وهنا نخرج بمحصلة أولية مفادها: أن جملة (انشقت) هي جملة خبرية لأنه يصح تقديرها باسم الفاعل من الفعل (انشق - ينشق) بإبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر فنقول (منشقة) وكذلك في قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ (١)} {الانفطار: ١} [٣٠] فهي (منفطرة) وفي قوله تعالى: {وَإِذَا الْكُوكُوبُ انْتَرَتْ (٢)} {الانفطار: ٢} [٣١] فهي (منتثرة) ، وبعد أن تبين أنها جملة خبرية، نخرج بمحصلة ثانية مفادها: إنها من الجمل ذات المحل أعني من الجمل التي لها محل من الإعراب، ثم نخرج بمحصلة نهائية مفادها: إنها ليست تفسيرية كما يقرر البصريون لأن الجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب<sup>(٣٢)</sup>، كما هو معلوم وهذه الجمل من الجمل التي لها محل من الإعراب، لأنه صح تأويل مضمونها بالمفرد، فهي جملة خبرية في موضع رفع للمبتدأ المتقدم عليها، هذا كدليل ثالث. ومن جانب رابع ، فقد استقيت دليلاً من كتاب (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ))، وهو في نظري دليل مهم ويعول عليه في تقويض الفكرة البصرية ، التي احتضنت العشرات من الآيات القرآنية التي وضعت في إطار التأويل، فبعد القراءة المتحصصة لأراء صاحب (الألفية) وجدت أنه قد تخلى عن هذه القاعدة بعد أن تجرد عن التعصب المذهبي والفكري الذي استبد بجيل كامل من النحاة، فعاد ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) الى الجادة الصحيحة، ورفض آراء سيبويه والمدرسة البصرية، ولكن عاد بعد أن طارت ألفتيه في الآفاق فانها على النحاة بالشرح والتفصيل، فاشتهر الرأي الأول وسارت به الركبان كما يقولون. وفي هذا الدليل سأنقل رأي ابن مالك بالتفصيل، وكيف أنه وافق الأخفش وقال بقوله: قال ابن مالك في باب الإضافة: " ولا يضاف اسم زمان إلى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلا قليلاً " <sup>(٣٣)</sup>. وقال أيضاً في باب الظروف: " ولا يليها <sup>(٣٤)</sup> عند سيبويه إلا فعل أو معمول فعل، فإن كان اسماً مرفوعاً وجب عنده أن يرفع بفعل مقدر موافق لفعل ظاهر بعده، كقوله تعالى: {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ (١)} وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ (٢)} {التكوير: ١ ، ٢} ، <sup>(٣٥)</sup> ، فالشمس مرفوع بكورت مضموراً، والنجوم مرفوع بانكدرت وكذا ما أشبههما، ولا يجوز سيبويه غير ذلك، واختار (الأخفش) ما أوجبه سيبويه واجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد (إذا) مبتدأ، وبقوله أقول، لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلبه (إن)، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد (إذا) وكذلك جاز أن يقال (إذا الرجل في المسجد فظن به خيراً) ومنه قول الشاعر<sup>(٣٦)</sup>: إذا باهلي تحت حنظليّة ..... له ولدٌ منها فذاك المدرّع فجعل بعد الاسم الذي ولي (إذا) ظرفاً واستغنى بع عن الفعل، ولا يفعل ذلك بمختص بالفعل. ومما يدل على صحة مذهب (الأخفش) قول الشاعر<sup>(٣٧)</sup>: فأمله حتى إذا أن كآته ... معاطي يد من لجة الماء غامر فأولى (إذا) أن الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل. وانشد ابن جني لضبيغ الأودي<sup>(٣٨)</sup>:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي ... وإن لم ألقه الرجل الظلوم

وقال: في هذا دليل على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء لأن (هو) مضمرة الأمر والشأن، وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده ... قلت: ومثل هذا ما أنشده ابن جني قول الآخر<sup>(٣٩)</sup>: وأنت امرؤ خلط إذا هي أرسلت ... يمينك شيئاً أمسكته شمالكاً لأنه (هي) ضمير القصة " <sup>(٤٠)</sup>. فرجع ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) عن رأيه الأول هو بحد ذاته تأييد للإعراب القائل بأن الاسم المرفوع بعد (إذا) مبتدأ والجملة بعده خبر له. وخلص الكلام أقول: أتمنى أن نتمسك بالحق ... فالحق أحق أن يتبع .. في كل شيء وفي كل زمان ومكان مهما كان مصدره وكيفما كانت الأمور، فالحقيقة ضالة المؤمن ينشدها أنى وجدها، ذلك هو المسلك القويم الذي يدعو إله ديننا الحنيف.

الخاتمة

يمكن إيجاز أبرز النتائج التي توصل إليها البحث وهي:

١- اعتماد القرآن الكريم كمصدر أول للتعقيد، وذلك بتقديمه على بقية مصادر السماع، لأن اعتماد النص القرآني يزيد من قوة وتماسك القاعدة النحوية.

٢- توسيع القواعد بحيث تشمل جميع الشواهد القرآنية وغير القرآنية بدلاً من بتر جزء مهم منها، بل هو أهم جزء فيها على الإطلاق وهو النص القرآني، وتأويله تأويلاً يوائم أسلوب القرآن الكريم.

٣- تعديل القاعدة التي هي ميدان البحث القائلة بوجود إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية فقط، إلى القول بجواز إضافة (إذا) المتضمنة معنى الشرط إلى الجملة الفعلية كثيراً وإلى الجملة الاسمية قليلاً، واخترت الحكم بجواز (بجوز) بدلاً من الحكم بالوجوب، تجنباً للمشاحة وجدال المجادلين. وقد اقترحت هذا التعديل استناداً إلى:

١- قياس (إذا) على بقية أسماء الزمان الأخرى في جواز إضافتها إلى الجمل الاسمية، وانطلاقاً من تأييد طائفة من العلماء الأجلاء لهذه الظاهرة.

٢- خطأ النحاة وتقاطعهم مع قواعد الذكر والحذف في تقدير وتأويل الأفعال المحذوفة، فكثيراً ما نراهم يقدرّون بعد (إذا) افعالاً لا علاقة لها بما هو مذكورٌ بعد الاسم المرفوع.

٣- عد النحاة الجملة بعد الاسم المرفوع جملة تفسيرية لا محل لها من الأعراب فخرجوا بذلك عن جادة الصواب، لأن هذه الجملة هي جملة خبرية لها محل من الأعراب بدليل أنه: يجوز تأويل مضمونها بالمفرد (المشتق) وأعني بذلك (اسم الفاعل).

٤- رجوع إمام النحاة وصاحب الألفية المشهورة (ابن مالك) عن رأيه بعد أن تجرد عن التعصب المذهبي والفكري، ورفضه لآراء المدرسة البصرية والرد عليها في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، وتعظيمه لرأي (الأخفش) والقول بقوله

### الهوامش

(١) ينظر تفاصيل ذلك في (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف).

(٢) الروض الأنف: ٦١ / ٣.

(٣) ينظر تفاصيل هذه الظاهرة في أصول التفكير النحوي: ٢٦٠ - ٣٦٢.

(٤) ينظر الكتاب: ١١٩ / ٣.

(٥) ينظر المقتضب: ٧٧ - ٧٨ و ١٧٧ / ٣، مشكل إعراب القرآن: ٧٩٢ / ٢، وشرح الكافية الشافية: ٩٤٣ / ٢، وشرح ابن عقيل: ٨٦ / ٢.

(٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٦ / ٢، ومغني اللبيب: ٥٨١ / ٢.

(٧) ينظر منحة الجليل: ٨٦ / ٢.

(٨) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٦ / ٢، وشرح الرضي علي الكافية: ١٧٣ / ٣، وشرح ابن عقيل: ٦١ / ٣، ومعاني النحو: ٤٧٣ / ٢.

(٩) ينظر: الخصائص: ١٠٤ - ١٠٦.

(١٠) الانفطار: ١.

(١١) ينظر إعراب القرآن: ٦٤٣ / ٣.

(١٢) ينظر شرح ابن عقيل: ٦٠ / ٣.

(١٣) ينظر معاني النحو: ٦٣٢ / ٢.

(١٤) شرح الكافية الشافية: ٩٤٤ - ٩٤٥، وينظر شرح تسهيل الفوائد: ١٢٣ - ١٢٤.

(١٥) ينظر رأي ابن هشام في شرح شذور الذهب: ١١٢، وواضح المسالك: ١٣١ / ٣ - ١٣٢.

(١٦) الذاريات: ١٣.

(١٧) غافر: ١٦.

(١٨) شرح الكافية الشافية: ٩٤٣ - ٩٤٥.

(١٩) ينظر المصدر نفسه: ٩٤٣ - ٩٤٥، وواضح المسالك: ١٣١ / ٣ - ١٣٢، وعدة مسالك.

(٢٠) ينظر الخصائص: ٣٦٠ / ٢.

- ٢١ ( ديوان الفرزدق: ٤٠٥ .  
 ٢٢ ( راجع أدلة الحذف وشروطه في الجمل العربية، تأليفها وأقسامها، ٨٣ - ٩٢ .  
 ٢٣ ( أي من الجمل التي لها محل من الإعراب.  
 ٢٤ ( ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٢٩ .  
 ٢٥ ( الطور: ٤٨ .  
 ٢٦ ( ديوان جميل بثينة: ٦٦ .  
 ٢٧ ( ينظر تفصيل ذلك في إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٣٠، والجملة العربية، تأليفها وأقسامها: ٢٣٠ .  
 ٢٨ ( ينظر اعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٣٠ .  
 ٢٩ ( الانشقاق: ١ .  
 ٣٠ ( الانفطار: ١ .  
 ٣١ ( الانفطار: ٢ .  
 ٣٢ ( ينظر معني اللبيب: ٢ .  
 ٣٣ ( شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١١٨ / ٣ .  
 ٣٤ ( أي (إذا) المتضمنة معنى الشرط.  
 ٣٥ ( التكوير: ١ - ٢ .  
 ٣٦ ( ديوان الفرزدق: ٤٠٥ .  
 ٣٧ ( ديوان أوس بن حجر: ٧١ .  
 ٣٨ ( البيت لضبيغ الأسيدي: ينظر لسان العرب: ٣٧٣ / ١٢، والخصائص: ١ / ١٠٤ .  
 ٣٩ ( البيت بلا نسبة في لسان العرب: ٧ / ٢٩٤ .  
 ٤٠ ( شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢ / ١٤٠ - ١٤٢ .

### المصادر والمراجع

- ١- أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، دار القلم، بيروت - لبنان، ١٩٧٣م.  
 ٢- إعراب الجمل وأشباه الجمل، الدكتور فخر الدين قباوة، الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان، ط٤، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.  
 ٣- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه، عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.  
 ٤- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، لأبي البركات، محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الفكر، (د. ط).  
 ٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.  
 ٦- الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل السامرائي، دار الكتب، بغداد - العراق، (د. ت).  
 ٧- الخصائص، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د. ت).  
 ٨- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.  
 ٩- ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار بيروت، بيروت - لبنان، (د. ط)، ١٩٨٦م.  
 ١٠- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٢م.  
 ١١- الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام، للإمام عبد الرحمن السهيلي، تحقيق، عبد الرحمن الوكيل، دار النصر، (د. ت).  
 ١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤٢٠هـ -

- ١٣- شرح الرضي على الكافية، لرضي ادين الاسترأباضي (ت ٦٨٦هـ-)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ١٤- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ-)، تحقيق أحمد عبد المنعم هريدي، طبع دار المأمون للتراث، منشورات المركز العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية، (د. ت).
- ١٥- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ-)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ-)، تحقيق محمد خير طعمة حلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٧- عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٨- الكتاب، لسبويه (ت ١٨٠هـ-)، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة المدني، القاهرة - مصر، ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٩- لسان العرب، لابن منظر (ت ٧١١هـ-)، دار احياء التراث، ط١، (د. ت).
- ٢٠- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ-)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية، ١٩٧٥ م.
- ٢١- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل - العراق، (د. ت).
- ٢٢- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ-)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، طهران ط١، ١٩٩٩ م.
- ٢٣- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ-)، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت - لبنان (د. ت).
- ٢٤- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محي الدين، دار التراث، القاهرة - مصر، ط٢، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٥- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد، العراق، ط١، ١٩٨١ م.